

فترة استراحة بيولوجية.. صيادو ساحل العاج يلازمون الشاطئ حفاظاً على الثروة السمكية



أبيدجان (أ ف ب)

على شاطئ بحر جنوبي أبيدجان، العاصمة الاقتصادية لساحل العاج، يقضي الصيادون اليوم بالجلوس في الظل ولعب الورق، بعدما منعتهم الحكومة من الإبحار والصيد، من أجل السماح للثروة السمكية بإعادة تشكيل نفسها. ويقول باتريك أنغي ياو الذي يزاول مهنة الصيد منذ مطلع القرن الحالي: «لا يسعنا القيام بشيء، لا يسعنا القيام بشيء، لا يسعنا القيام بشيء أبداً».

ويضيف: «نجلس هنا ونتحدث، لكننا لا نعرف حتى إلى أين نذهب. نلتفت في دوائر». وأدى الصيد الجائر والتغير المناخي إلى تناقص السمك الصالح للصيد في المياه قبالة الدولة الواقعة في غرب إفريقيا. وفي مايو، أعلنت الحكومة «فترة استراحة بيولوجية سنوية» في المنطقة الاقتصادية الخالصة البالغة مساحتها 200 ألف كيلومتر مربع في ساحل العاج. وينطوي هذا الإجراء على حظر الصيد بالشباك لمجموعة من أنواع السمك التجارية، بما في ذلك سمك التونا الأحمر

والسردينيا والأنشوفة.

وبذلك، يُحظر الصيادون التقليديون في يوليو، إضافة إلى السفن «الصناعية وشبه الصناعية» في يوليو وأغسطس.

فقر

ولم ترفق الحكومة الحظر بأي مساعدات، ما ترك عائلات الصيادين في حالة صعبة.

يقول ياو ورجال آخرون في قرية آليا الواقعة بين أبيدجان والبحر، إنهم يتحدرون من مجموعة ألدان العرقية، وهو مجتمع عاش من الصيد على مدى أجيال.

ويقول ياو: «نقوم بالصيد وزوجاتنا يععن السمك، لذلك حين يتوقف الصيد، كل شيء آخر يتوقف».

وتقول غلاديس دونكو، وهي زوجة صياد وتاجر منذ 32 عاماً: «إن بعض الصيادين يعمدون إلى شراء الأسماك المجمدة ثم يبيعونها في محاولة لكسب لقمة العيش، لكننا لا نجني شيئاً».

ويدرّ بيع الأسماك المجمدة ثلاثة آلاف فرنك إفريقي فقط (خمسة دولارات) يومياً، حسب ما أوضحت دونكو وصديقتها أليس كوفي.

مقارنة مع ذلك، يمكن لشهر ناجح من صيد سمك الدنيس مثلاً بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر، أن يجلب ما يصل إلى 500 ألف فرنك إفريقي.

ويتقاسم الصيادون الأرباح من الصيد، ويعملون بالعادة في فرق مؤلفة من خمسة أشخاص. وعادة ما تتخطى أرباحهم الفردية الحد الأدنى للأجور البالغ 75 ألف فرنك إفريقي في ساحل العاج.

تراجع بنسبة 40% بحلول 2100

دولة ساحل العاج ليست الوحيدة في غرب إفريقيا التي تعاني فيها الثروة السمكية.

وتحدثت منظمة العفو الدولية في مايو، عن أن الصيد الجائر المزمن، خصوصاً من قبل سفن الصيد الصناعية

المملوكة لأجانب، له تأثير مدمر على المنطقة، إذ كلف غامبيا وموريتانيا والسنغال وغينيا بيساو وغينيا وسيراليون 2.3 مليار دولار من الخسائر السنوية.

ويُعدّ التغيّر المناخي تهديداً آخر.

وبحسب البنك الدولي، سيؤدّي احترار المحيطات وارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون إلى تراجع الصيد قبالة ساحل العاج بنسبة 40% بحلول عام 2100.

ويقول الصياد إسماعيل إيمانويل مانيغا: «إن دوريات القوارب تخرج عند الساعة 23,00 كل ليلة».

ويعتبر كثيرون أن تأثير الصيد التقليدي على تكاثر السمك أقلّ بكثير من تأثير الصيد الصناعي.

إذا وُجدت الأسماك، قد يعود الزورق محملاً بما يراوح بين 500 و600 كيلوغرام من الأسماك من رحلة تستغرق عدة أيام، بحسب ياو.

لكن يُمكن لسفن الصيد بالشباك، التقاط أطنان من الأسماك في الفترة نفسها، بما في ذلك الأسماك الصغيرة التي لم تنضج وتتكاثر بعد.

ويقول ياو: «يستغرق الأمر ثلاثة أشهر على الأقل حتى تعود الأسماك بعد تنظيف منطقة ما»، في إشارة إلى الممارسات غير القانونية التي تقوم بها سفن صينية في بعض الأحيان.

إلحاق أضرار بهذه المناطق يجبر الصيادين على المغامرة بعيداً في البحر، باتجاه حدود غينيا أو ليبيريا، وعلى بعد ما

يصل إلى 100 كيلومتر من الساحل، بحسب الصيادين.
«ويقول كوام بنجامان كواكو: «لدينا أطفال، لا ندري ما يجب أن نفعل لإطعامهم والحفاظ على سقف فوق رؤوسنا

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024